

# رجال أعمال ، وسجناء رأي أيضا

"تساؤلات عن حبس وملاحقة رجال أعمال وتغييب المعلومة"



## رجال أعمال وسجناء رأي أيضا ، "تساؤلات عن حبس وملاحقة رجال اعمال وتغييب المعلومة"

### تقديم:

في 23 نوفمبر 2014 وعلى مدى يومين كانت فعاليات الدورة السادسة عشر لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين في القاهرة والذي كان ضم أكثر من 1000 من قيادات المال والأعمال وكبار الشخصيات العربية والأجنبية وخاصة رجال الأعمال المصريين وفتح الباب أمامهم في كل المجالات للاستثمار في بلدهم ، وهذا المؤتمر يعقد بشكل دوري منذ عام 1982 وينظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، وذلك بالتعاون مع الحكومة المصرية، وجامعة الدول العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وبالإشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال.

ويمثل المؤتمر تجمعا اقتصاديا واستثماريا عربيا بارزا يعتبره من التجمعات التي تعدها الحكومة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية من خلال وضع منظومة متكاملة لتطوير التعليم والتدريب، وتشجيع رواد الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة لرجال الأعمال واستمرت الدولة المصرية في إصدار التصريحات المشابهة بزعم تشجيع الاستثمار.

ولكن ، وعلى جانب آخر كانت ملاحقة أمنية لبعض رجال الأعمال ومشروعاتهم لا لأسباب اقتصادية بل لأسباب تعلقت فيما يبدو بالانتقام من هؤلاء سواء لأبداء آراء مخالفة للسياسات الحكومية أو اتخاذهم مواقف معارضة .

### ملاحظات أمنية واتهامات بالارهاب لرجال الأعمال :

الاصل في الانسان البراءة ، حيث نصت المادة 96 من الدستور المصرى والمادة 11 من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن "المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه"

لكن تعبيرك عن ارائك المعارضة للسلطات والحكومة سلوكك طريق مغاير لما ترغبه السلطات ، قد يجعلك في موضع عدو للدولة ، وفي اى لحظة قد تتحول لمختفى قسريا او متحفظ على اموالك او منعك من السفر او محبوس احتياطيا ، بنهم اغلبها معتاد تخص الامن القومى مثل الانضمام لجماعة ارهابية ونشر واذاعة اخبار وبيانات كاذبة او تمويل جماعات محظورة والخ .. ، لتصبح ضمن الالف من سجناء الرأى بيتم القبض عليهم واحتجازهم بسبب اتجاثتهم وارهاهم السياسية المعارضة للدولة .

وفي هذه الظروف فلم يكن رجال الاعمال افضل حظا من سجناء الرأى سواء المعارضين السياسيين او المواطنين العاديين فقد تمت ملاحقتهم امنيا ووجهت اليهم تهمة مفادها ارتكابهم اعمال ارهابية ومساسهم

بالاضرار للامن والاقتصاد القومى وتم القبض على العديد منهم فى انتهاك صارخ للدستور والقانون ، ودون توافر محاكمات عادلة فى هذه القضايا ولجأت الدولة لحبس رجال الاعمال بدون وجه حق حبسا مفتوحا لفترات طويلة ولجأت ايضا للتحفظ على اموالهم ومنعهم من السفر.

نذكر بعض الأمثلة و الأسماء الذين تعرضوا للقبض والملاحقة :

### **المهندس ممدوح حمزة :**

يعتبر المهندس ممدوح حمزة من اهم المشاركين والمؤيدين لثورة 25 يناير ولم يتوقف عند هذا الحد بل استمر فى منادته والانضمام الى كافة المطالبات او النداءات المطالبة بالحرية والديمقراطية وهو الامر الذى لم تغفره له الاجهزة الامنية.

وجهت له نيابة امن الدولة تهم التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية لاستخدام القوة والعنف والإخلال بالنظام العام، وذلك عن طريق النشر عبر حسابه الشخصى بـ"تويتر"، وعرقله السلطات ومقاومتها أثناء تأدية عملهم وتحريض أهالى جزيرة الوراق للتصدى لقوات الشرطة وحمل السلاح فى مواجهتهم فى القضية 48 لسنة 2020 حصر امن دولة عليا ، ويذكر ان النيابة العامة اخلت سبيله بتاريخ 17 فبراير 2019 بكفالة 20 الف جنيه فى القضية رقم 31 لسنة 2017 حصر امن دولة عليا بعد أن وجهت له تهم نشر اخبار كاذبة ،

وبتاريخ 26 اكتوبر 2020 قررت محكمة جنايات القاهرة الحكم على المهندس ممدوح حمزة بالحبس 6 اشهر مع الشغل ومصادرة الهاتف المحمول فى القضية رقم 48 لسنة 2020 وادراجه على قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول ، ولازالت القضية تأجل حتى تحرير هذه الورقة.

### **سيد رجب السويركي ، التوحيد والنور:**

اسس سلسلة محلاته المعروفة بالتوحيد والنور عام 1978 والتي اشتهرت بأسعارها التنافسية وتوفر أغلب احتياجات البيت وخلال 40 سنة انتشرت فى المحافظات حتى بلغت ال 70 فرع ، فى 2001 تم القبض عليه بسبب جمعه ل5 زوجات معا وقيل ايضا انه تزوج من 24 امرأة بعضهن قاصرات خلال عامين واطلق عليه لقب شهريار مصر وحكم عليه بالسجن 10 سنوات وتم تخفيفها لاحقا الى ثلاثة سنوات.

فى عام 2014 تم تسليط الضوء عليه مرة اخرى واتهامه بإهانة العلم المصرى عندما اشيع انه يبيع حذاء نعله علم مصر ، ثم تبرأه المحكمة لاحقا

فى 5 ديسمبر 2020 القى القبض عليه بتهمة تمويل الارهاب والانضمام لجماعة محظورة ، وبعدها بأيام تبرع ابنائه ب10 ملايين جنيه لصندوق تحيا مصر ، لكن فى يناير 2021 تحفظت الدولة على امواله واوكلت ادارة بعض فروع محلاته لشركة تابعة لمؤسسة صحفية قومية ، وفى ابريل 2021 حكم عليه بالحبس 3 اشهر واغلاق فرع حلوان لعدم اتخاذ احتياطات الوقاية من الحريق لتتوالى بعدها الاخبار عن اغلاق بعض الفروع بعد تصفية بضائعها وتجديد حبسه مستمر 45 يوما على ذمة القضية 865 لسنة 2020 حصر امن دولة بتهمة تمويل الإرهاب والانضمام لجماعة إرهابية محظورة أسست على خلاف أحكام القانون.

## صفوان ثابت ونجله سيف ثابت ، شركة جهينة:

رجل اعمال مصري و هو مالك شركة جهينة للألبان و المشروبات و تم اعتقاله يوم 5 ديسمبر 2020 و تم توجيه التهم اليه بتمويل جماعة أسست على خلاف القانون

تأسست شركة جهينة للصناعات الغذائية على يد المهندس صفوان ثابت، وقد تم بناؤها في عام 1983 بناء على رؤية تهدف إلى تقديم نموذج أعمال جديد قوامه العمل الابتكاري بقطاع المواد الغذائية.

في عام 2014، كان صفوان ثابت وعدد من رجال الأعمال يشاركون مع الرئيس السيسي، محادثات عن آلية دعم الاقتصاد القومي المصري. تبرع صفوان ثابت بمبلغ 50 مليون جنيه لصندوق تحيا مصر.

لكن بعد فترة لم يتوقف خلالها رئيس مجلس إدارة شركة جهينة للصناعات الغذائية عن التبرع للصندوق، تم رفع اسم صفوان ثابت من قائمة رجال الأعمال الوطنيين والحق بقائمة الإرهابيين، في تحول جذري لا يفهمه أحد.

بدأ الأمر في 20 أغسطس 2015، عندما قررت لجنة التحفظ وإدارة أموال الإخوان للتحفظ على الأموال السائلة والمنقولة والعقارية الخاصة بصفوان ثابت.

لم يكن هناك أي تلميح، في أي من السنوات الثلاثين التي عمل فيها صفوان ثابت في مصر، يشير إلى أنه مرتبط بأي شكل من الأشكال بجماعة الإخوان المسلمين.

في الثاني من ديسمبر 2020، اعتقل صفوان ثابت من منزله في تصعيد أثار المزيد من المخاوف والأسئلة.

بعد شهرين، في الثاني من فبراير 2021 تم استدعاء ابنه سيف ثابت، الرئيس التنفيذي لجهينة، لاستجوابه فيما يتعلق بقضية والده، فدخل ولم يخرج من حينها.. على الرغم من أن سيف لم يكن متورطاً أو حتى يُذكر في أي من الاتهامات المزعومة ضد والده، إلا أنه محتجز في سجن شديد الحراسة وحتى الآن يتم تجديد حبسهم 45 يوماً على ذمة القضية 865 لسنة 2020 حصر امن دولة بتهمة المشاركة في تمويل الإرهاب ودعم الكيانات الإرهابية .

- ومع تراجع وجود منتجات جهينة المصرية في الاسواق ، تلك المنتجات التي يثق فيها الجمهور ، تراجعت لصالح شركات سعودية وغيرها !
- ما الذي ارتكبه سيف صفوان ثابت ليتم حبسه في سجن سيئ السمعة مثل العقرب ، ويتم حرمانه من الزيارة؟
- ما المنسوب اليهم ؟ لماذا لا يتم احالتهم للمحاكمة أو الافراج عنهم ؟

تلك اسئلة حائرة تبحث عن اجابة.

## أحمد بهجت ، قناة دريم :

رئيس مجموعة شركات دريم للأنشطة العمرانية والترفيهية ، تعرض للظلم والتضييق على مشروعاته بسبب الجراءة التي اتسمت بها قنوات دريم الخاصة به والتعننت الذي تعرضت له مشروعات مجموعة شركاته من

جانب البنوك والجهات الحكومية، خاصة كلما تعرضت برامج القناة، خاصة العاشرة مساءً، لأي من رموز النظام السابق ووزراء حكوماته المتعاقبة، وبدلاً من مساعدة البنوك له تم توقيع عقوبات متوالية على مشروعاته وصلت في بعض الأحيان الي 3 أضعاف قيمة الدين

حتى وصل الأمر إلي ارغامه علي التوقيع علي ضمانات شخصية لجميع مديونيات الشركات التي يساهم بها ولا يمتلكها بالكامل، عقب محاضرة الأستاذ محمد حسنين هيكل في الجامعة الأمريكية التي تصدرت قنوات دريم لإذاعتها وفتح لأول مرة ملف التوريث، وشدد علي أن مبارك يجب ألا يرشح نفسه مرة أخرى، وحذر من توريث السلطة لنجله ، بعدها تم منعه من السفر لمدة عامين وخلالهما لم يكن امامه سوي الموافقة علي اتفاق التسوية الظالم.

ثم تم ارغامه علي توقيع اتفاق تسوية غير قانوني ، مع البنوك الدائنة، تخلي بمقتضاه عن 85% من شركاته غير المدينة للبنوك

وبتاريخ 19 يناير 2017 قضت محكمة النقض بحكم نهائي بات بقبول طعن بنكي مصر والأهلي ضد رجل الأعمال أحمد بهجت وتأبيد الحكم الصادر ضده رقم 757 ببيع معظم أصول شركاته وممتلكاته لصالح البنكين من أجل سداد ديونه والتي تبلغ 3 مليارات جنيه

وبتاريخ 21 مايو 2021 اصدرت اسرته بياناً رسمياً تؤكد وفاة الدكتور أحمد بهجت أثناء رحلة علاج في الولايات المتحدة الأمريكية .

## عمر الشنيطي ، مكتبات ألف:

“ المؤسس والمدير التنفيذي لمجموعة مالتبيلز للاستثمار ” منذ 2010

هو اقتصادي ورجل أعمال وسياسي مصري، وعضو سابق في حزب الوسط، باحث اقتصادي ومستشار مالي لشركات عالمية وله استثمارات في مجالات مختلفة منها مجموعة فروع مكتبات ألف “37 فرع”،

بتاريخ 25 يونيو 2019 تم القبض عليه في حملة امنية ضمت : زياد العليمي النائب السابق في مجلس الشعب وحسام مؤنس القيادي في حزب تيار الكرامة والناشط العمالي حسن البربري وآخرين ، على خلفية ما يسمى بتنظيم الامل وتم وضعهم على ذمة القضية 930 لسنة 2019 حصر امن دولة عليا ، ووجه لهم تهمة الانضمام لجماعة ارهابية وتمويل تلك الجماعة ونشر اخبار كاذبة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على الدولة والدعوى لتعطيل احكام الدستور والقانون تزامنا مع 30 يونيو.

وبتاريخ 4 يوليو 2019 اصدر النائب العام قرار رقم 35 لسنة 2019 امر فيه بمنعهم من السفر والتحفظ على اموالهم وضم تلك الاموال للخزانة العامة للدولة وهذه القضية ابرز مثال على كيفية قمع السلطات المصرية الحق في التنظيم والتجمع السلمى ، واستمر تجديد حبس خلية الامل 45 يوما تلو الاخرى حتى تجاوز حبسهم مدة الحد الاقصى للحبس الاحتياطي السنيتين ، وخلال العامين لم يوجه لهم سوى الاسئلة دون التقدم بأى ادلة او احراز في الدعوى.

ولم ينتهى التنكيل بخليه الامل بتجديدات الحبس الاحتياطي المفتوح الغير مبررة بل تم ادراجهم على قوائم الارهاب وتم تقديم طعون على الحكم الا ان محكمة النقض قضت بتأييد القرار بإدراج الشنيطى وزملاءه على قوائم الارهاب لمدة 5 سنوات

جدير بالذكر انه فى نفس الوقت الذى تم ادراجهم على قوائم الارهاب ، تلقى البنك المركزى المصرى خطابا برفع التحفظ على اموال كلا من علاء وجمال مبارك!.

## صلاح دياب

مؤسس صحيفة المصرى اليوم ورئيس مجلس الادارة

تم القبض عليه اكثر من مرة والتحقيق معه فى عدة قضايا ، وتمت ملاحقته بعدد من المخالفات خلال السنوات الماضية وكانت التحقيقات جارية منذ عدة سنوات بهذه المخالفات، وعرض عليه تسويات لحل هذه المخالفات

، بتاريخ 8 نوفمبر 2015 تم القبض عليه من منزله بمنيل شيحة بالجيزة وتم القبض على نجله توفيق العضو المنتدب بالجريدة ورئيس مجلس ادارة شركة بيكو من منزله بالتجمع الخامس دون الافصاح عن سبب القبض عليهما ، وتم نشر صورته مقيدا بالسلاسل !! وكأنها صورة تهدف لكسره واذلاله.

وبتاريخ 5 ديسمبر 2019 قضت محكمة استئناف القاهرة فى القضية المعروفة إعلاميا بقضية شركة وادى صن ست هيلز للاستثمار من استرداد مبلغ مائتى وسبعين مليون جنيه من كل من صلاح دياب ومحمود الجمال نظير التصالح عن التهم المنسوبة إليهما التى تمثلت فى الاستيلاء على اراضى بالدولة على طريق "مصر- إسكندرية" الصحراوى، وتغيير نشاطها من الاستثمار والاستصلاح الزراعى، إلى نشاط سكنى وتحويلها إلى منتجعات وقصور وفيلات، بالمخالفة للقانون.

و بتاريخ 22 اكتوبر 2020 قضت محكمة جناح مستأنف البساتين ببراءته فى القضية رقم 20943 لسنة 2019 جناح البساتين والمقيدة برقم 11323 لسنة 2020 وكانت التهم خاصة بمخالفات بناء سور لشركة لابوار ولكنه قدم استقالته من عضوية مجلس إدارة شركة لابوار، مالكة المصنع موضوع السور محل المخالفة منذ عام 2013، طبقاً لما هو ثابت بالسجل التجاري للشركة

ويذكر ان نيابة جناح غرب أمرت في وقت سابق بإخلاء سبيل رجل الأعمال صلاح دياب على ذمة التحقيقات فى القضية رقم 7133 /2020 جناح غرب بكفالة 20 ألف جنيه

ويلح السؤال :هل القبض على رجال الاعمال كان لارتكابهم مخالفات قانونية او معبرا عن رغبة الاجهزة الامنية فى التنكيل والانتقام منهم لتبنيهم مواقف معارضة أو صدور اقوال منهم معارضة للتوجهات والسياسات الحكومية ؟

تتضح الاجابة بمجرد معرفة طبيعة الاتهامات التى وجهت لهؤلاء فعلى سبيل المثال وجه للمهندس ممدوح حمزة اتهامات بالتحريض على ارتكاب جريمة إرهابية لاستخدام القوة والعنف والإخلال بالنظام العام كل ذلك بسبب منادته بالديمقراطية والحرية والنشر على حسابه الشخصى اراء معارضة للسياسات الحكومية

وهكذا يبين القصد من وراء اتهام رجال الاعمال فهو محض انتقام سياسى لا علاقة له بأى مخالفات قانونية تتعلق بطبيعة انشطتهم الاقتصادية.

## هل توافرت لرجال الاعمال المتهمين محاكمات عادلة ؟ :

يكفل القانون الحق في محاكمة عادلة وعلنية، ولكن السلطة القضائية أخفت بصورة عامة في تطبيق هذا الحق.

يفرض القانون عقوبات على الأفراد الذين تدرجهم المحكمة ضمن فئة الإرهابيين، حتى بدون إدانة جنائية. ومن الآثار المترتبة على هذا الإدراج المنع من السفر، وتجميد الأصول، وفقدان الحقوق السياسية، وإلغاء جوازات السفر. ويجوز استئناف حكم المحكمة بالإدراج مباشرة لدى أعلى محكمة استئناف بالبلاد،

جدير بالذكر ان الأشخاص المدرجين لم يُسمح لهم باستئناف الحكم بالإدراج، كما أن السلطات لم تبلغ معظم الأشخاص بإدراجهم الوشيك قبل صدور حكم المحكمة. وبتاريخ 16 مارس أيدت محكمة النقض حكماً بإدراج 169 متهما على قائمة الإرهاب لمدة خمس سنوات. ووفقا لوسائل إعلام، وجهت النيابة للمتهمين تهمة "التآمر للإضرار بالاقتصاد المصري" من خلال انتقاد سياسات الحكومة الاقتصادية ونشر شائعات عن فساد الدولة.

يُعرّف القانون الإرهاب تعريفاً فضفاضاً، بحيث يشمل "أي تصرف يضر بالوحدة الوطنية أو سلامة المجتمع". وقد أعرب مراقبو حقوق الإنسان عن قلقهم من أن السلطات قد تستخدم ذلك التعريف الغامض لكبت التعبير غير العنيف عن الرأي والنشاط المعارض السلمي .

وبالفعل أدى هذا التعريف للنيل من اصحاب الرأي والمعارضين السلميين ومن بينهم رجال الاعمال المعارضين للسلطات والسياسات الحكومية.

فبعد صدور قرار من رئيس الوزراء عام 2017 اعتادت السلطات على ان تحيل جرائم اقتصادية وأمنية معينة إلى محاكم أمن الدولة بدلا عن النيابة العادلة.

و محاكم أمن الدولة لا يمكن للأحكام الصادرة عنها أن تُستأنف إلا بشأن النقاط القانونية، وليس بشأن الحقائق الخاصة بالقضية كما هو الحال في المحاكم المدنية.

في الغالب تبالغ السلطات في الاتهامات أو تستخدمها لاستهداف الأشخاص المشتبه بأنهم أعضاء في الجماعات المعارضة للحكومة أو أولئك الساعين إلى ممارسة حقهم في النقد السياسي أو حرية التجمع أو تشكيل الجمعيات والانضمام إليها.

## الخلاصة

بعد الاستعراض السابق ، حول القبض على بعض رجال الاعمال وملاحقتهم فى مصر خلال الفترة الماضي ، ما زال السؤال مطروحا : لأي أسباب تم القبض عليهم وملاحقتهم؟

ما الهدف من تصوير بعضهم بشكل يبدو أن المستهدف منه هو كسرهم؟

نحن مع سيادة القانون والمساواة أمامه ، لكن هذه نصف الحقيقة ، والنصف الاخر ، هو حق المعرفة واطاحة المعلومة للناس ، للمواطن ، حتى يتفهم ويكون قراره وموقفه ، وحتى تتراجع الشائعات.

ومع غياب المعلومات الكافية ، وتواتر حملات القبض على المنتقدين وحبسهم احتياطيا لفترات مطولة ، فإن تلك القضايا والملاحقات الامنية التي واجهت بعض رجال الاعمال على خلفية تبنيهم لاراء معارضة للسياسات الحكومية ، مثل حالتي المهندس ممدوح حمزة و رجل الاعمال صلاح دياب ، فهذه الامثلة تشير إلى نمودجا واضح على ذلك التناقض بين تشجيع الاستثمار وخلق بيئات حرة للسوق والتجارة والصناعة وبين القبض على رجال اعمال والتشهير بهم ، وادراج بعضهم في قوائم الارهاب أو اضطرار بعضهم للسفر أو البقاء خارج مصر.

